

البيت الابيض؛ الحكومة العراقية تسعى لإحراز تقدم تجاه التفكير في حلول سياسية للأزمة

## مباحثات بين قادة التوافق ورايس حول خطر المليشيات في العراق



احدى مواقع الانفجارات في بغداد.. صورة من الارشيف

والحفاظ على التزاماتنا حيال العراق فانتنا سوف نتمكن من مساعدة هذه الديمقراطية الناشئة على النجاح.

واضافت بيرينو ان "القادة الميثانيين في العراق يبغون الادارة بانها على الرغم من صعوبة الموقف هناك فانه في حال الاستمرار في التحلي بالمرونة

وتمردا ورفضاً للمشاركة السياسية" مشجعا "غير انها في الوقت نفسه "صعبة للغاية".

يتعلق بافكاره التي تضمنتها تلك الخطة والتي ضمت كذلك بعض الاطراف التي كانت اكثر الاطراف

العراق فترة حرجة وان الشعب الأمريكي صبور للغاية طالما واصلت الحكومة العراقية اتخاذ قرارات صعبة من شأنها احراز تقدم".

واشارت بيرينو الى ان وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس زارت بغداد امس الاول الاربعاء للتأكيد على تلك الرسالة وهي ان "الحلول السياسية تعد مهمة في هذا التوقيت" معتبرة ان الغرض من رحلة رايس الى بغداد كان تجديد دعم الشعب الأمريكي للعراق

ويأتي موقف الادارة الامريكية في اعقاب تصريحات لرئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ السيناتور الجمهوري جون وارنر الذي عاد توا من العراق في مهمة لاستقصاء الحقائق خلف خلالها

الى ضرورة قيام الحكومة العراقية بتغيير اسلوبها هناك في حال ما لم يصبح العراق "مكانا اكثر امانا خلال فترة تتراوح بين ٦٠ الى ٩٠ يوما من الآن".

ونفت بيرينو علمها بمغزى تصريحات وارنر معتبرة ان "اشياء تتعلق بالاحتياجات القائمة في مناطق مختلفة من العراق قد تتغير في غضون شهرين او ثلاثة".

واشارت على سبيل المثال الى قيام القوات الامريكية بنقل مسؤولية الامن في بعض الاماكن الى القوات العراقية بينما ما زالت هناك حاجة الى تعزيز وجود القوات الامريكية في اماكن اخرى.

وقالت ان الرئيس الامريكي جورج بوش قد ذكر في خطاب له منذ عدة اسابيع ان "هذه الفترة التي يمر بها

بغداد - واشنطن / الوكالات

بحث رئيس جبهة التوافق الدكتور عدنان الدليمي مع وزيرة الخارجية الاميركية كوندوليزا رايس مساء الخميس الماضي "الخطر الذي تشكله المليشيات" واستعداد الولايات المتحدة لمساعدة العراق.

واضاف بيان عن المكتب الاعلامي لجبهة بان الدليمي ورئيس مجلس النواب محمود المشهداني ناقشا مع رايس امورا "تتعلق بالامن والاستقرار (...). تحدثنا معها مطولا لاكثر من ساعة عن خطر المليشيات وخطر حمل السلاح".

وتابع "اوضحنا ايضا لرايس خطورة الوضع العراقي الحالي وضرورة ان يتم تداركه وان تحل المليشيات وتجمع اسلحتها وتبتع من حمل السلاح في الشارع".

واوضح ان رايس لم تتحدث كثيرا (خلال الاجتماع) بل استمعت البنا (...). وحضت العراقيين على حل مشكلاتهم بانفسهم".

وكانت رايس قد التقت قادة العرب السنة خلال زيارتها الى بغداد مساء الخميس.

وقد اعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية شون مكرم ان الوفد الاميركي "لاحظ تغييرا من جانب شخصيات العرب السنة فهم لا يعتبرون ان الولايات المتحدة عدوهم بل المتطرفون الذين يعتبرونهم سببا للمشاكل وليس الولايات المتحدة. ان الامر يتعلق بتغيير اجابي".

وختم رئيس جبهة التوافق قائلا "لقد ابدت استعداد الولايات

### صراعات داخلية تحرم المدينة من التيار الكهربائي

## وزير الكهرباء يهدد بفصل مدير فرع البصرة.. ومجلس المحافظة يقول: الحكومة عاجزة

بغداد - واشنطن / الوكالات

اتهمت وزارة الكهرباء مجلس محافظة البصرة والعاملين في انتاج الكهرباء بتجاوز سقف الحصص المقررة للمدينة، ويشير تقرير مركز السيطرة الوطنية الى ضرورة فتح تحقيق عاجل ومحاسبة المسؤولين في البصرة عن ذلك.

واشارت مصادر مطلعة الى ان وزير الكهرباء هدد هاتفيا المهندس صباح عبد الواحد مدير انتاج كهرباء البصرة بالفصل اذا لم يلتزم بالتعليمات المركزية وبالخصص المقررة، من جانبه قال نضيف العبادي نائب رئيس مجلس محافظة

البصرة ان الحكومة المركزية تلقى بفشلها على المحافظات الجنوبية فهي عاجزة تمام العجز عن السيطرة على الملف الامني والخدماتي.

ويذكر ان مدينة البصرة تنتج الكهرباء عبر محطاتها ما يقارب ٨٠٠ ميكا واط تزود بها الشبكة الوطنية، فيما تخصص الوزارة حصة للبصرة ما يقارب ٣٥٠ ميكا واط بضمنها ٢٢٠ احمالا لقطاعية وصناعية و ٣٠ محطات الماء والمستشفيات ويتبقى ١٠٠ ميكا فقط للاستهلاك السكني.

سعد محيي فالح عضو مجلس محافظة البصرة وعضو لجنة الكهرباء فيه

البيصرة / المدقا

حيث قسمت المدينة الى ٥ مجموعات فصارت ساعات القطع الكهربائي ٥ ساعات قطع مقابل ساعة واحدة تشغيل.

ويقول العبادي ان مجلس محافظة البصرة خصص محطاتها ٣٥٠ ميكا واط دينار من منحة تنمية الاقاليم لتأهيل الطاقة الكهربائية في المدينة، علما بان المنحة لا تتضمن الطاقة الكهربائية في الدعم، مشيراً الى شراء المجلس ٥٠٠ وحدة كهربائية من اجل استقرار الاحمال الكهربائية في المدينة.

سعد محيي فالح عضو مجلس محافظة البصرة وعضو لجنة الكهرباء فيه

### مدير حماية المنشآت النفطية الشمالية:

## لا خرق في منشآتنا النفطية.. ونحتاج إلى المزيد من الحراس

شهادة الابتدائية فما فوق وعملهم سيكون حرساً في المنشآت النفطية. من جهة اخرى كان لنا لقاء مع جمال مولود بابير، عضو لجنة النفط والعدان في مجلس محافظة كركوك ويتولى في اللجنة مهمة متابعة مديرية المنشآت النفطية في كركوك، لمعرفة آراء مجلس المحافظة كونه السلطة الرقابية على الدوائر الحكومية.

واكد بابير ان دائرة حماية المنشآت النفطية متميزة بالنزاهة حيث قامت بتصفية العناصر المسيئة في الدائرة وتلك العناصر قام البعض منها بتقاضى الرشاوى وقسم آخر قام بتجاوزات غير اخلاقية اثناء عمله.. وازافة نحن لجنة النفط قمنا بزيارة وزارة النفط وكانت لنا مقابلة مع الوزير طلبنا فيها تعيين ٢٩٠ حارسا في مكان هؤلاء الفضوليين ووصلنا على الموافقة النهائية. لسد الشواغر الحاصلة".

نحتاجها في منطقة غاز الشمال ٨٠٠ حارس كونها منطقة خطيرة جدا حيث تعرضت المنشأة حتى يومنا هذا الى ١٩ قذيفة هاون منذ تشكيل القوة ولم تحدث أية أضرار لغاز الشمال. أما بالنسبة للتركيز الحديث فقد تعرض في شهر شباط الى ثلاث قذائف هاون ايداهما اصابا وسط التركيز وأدت الى خسائر مادية كبيرة جدا سببت تأخير المنتوج في كركوك. وقال "إن مديريتنا هي المكلفة بحماية المنشآت النفطية وليس لها دخل في عمليات تصدير النفط. أما ألوية حماية البنى التحتية والمتعمدة فتقوم بحماية أنابيب النفط في كركوك ويبيجي حتى الحدود التركية. وأضاف ان وزير النفط ابدي مساعدته وموافقة الشفهية على تعيين ٢٩٠ حارساً في المنطقة الشمالية. أما عن شروط تعيين الحرس فهي أن يكون من سكنة كركوك وبدون تحديد للقوميات والتحصيل الدراسي وأن يحمل

مجهزة بأنواع الأسلحة منها الخفيفة والمتوسطة". وأضاف "منذ يوم تشكيل المديرية حتى الآن لم يحدث لدينا أي خرق أممي في أية منشأة نفطية تابعة البنا في الموصل أو كركوك أو بيجي".

أما عن المشاكل التي تواجه المديرية فعلق عثمان: "أهم المشاكل هي التعيينات للموظفين في الدائرة التي كانت متوقفة قفماً بطرحها على مجلس محافظة كركوك وقام المجلس بطرحها على وزير النفط وأخذت الموافقة من الوزارة على سد الشواغر في النقاط التي يوجد فيها نقص بسبب عقد تم فسحه مع المتسنيين أو أي سبب آخر وحاليا وردتنا أيضا الموافقة على تعيين ٢٩٠ حارسا و سنبدا بهذه الخطة وبالتنسيق مع مجلس محافظة كركوك قريبا".

واوضح العميد سامي انه لم يحدث أي اختراق... ولكن أعداد الحراس الموجودين حاليا لدينا غير متكاملة. مضيضا أن أعداد الكوادر التي

كركوك / المدى من أجل بناء اقتصاد مزدهر، تقوم عدة دوائر حكومية بحماية البنى التحتية ومنها النفطية في كركوك التي تعتبر الشريان الرئيسي للاقتصاد العراقي.

مديرية حماية المنشآت النفطية - الفرع الشمالي تتميز بدورها الفاعل في توفير الحماية للمنشآت النفطية في كركوك. وكان لنا جولة في هذه المديرية للتعرف عن قرب على في حماية الاقتصاد العراقي، والتقينا مديرها العميد سامي أمين عثمان. وقال: لقد تشكلت مديرية حماية المنشآت النفطية للفرع الشمالي يوم ١-٢٠٠٥ و شملت واجباتها حماية جميع المنشآت النفطية الموجودة في المناطق الشمالية (كركوك، الموصل، صلاح الدين وديالى).

أما عن أعداد القوى الموزعة على الحضارية على أرضها فقد بلغت ٦٥٠٠ حارس والعجلات المتوفرة لديهم ١٥٠ عجلة والقوى جميعها

## المنطقة الأثرية في ذي قار.. نهب وانهدار

الافتراضية في مال الدولة" وأوضح أن "المجموعة الثالثة يعانون فجوة ثقافية وحضارية، منقطعون عن أرثهم الحضاري ولا يشعرون بالانتماء للوطن و يعتبرون أن الحضارة طارئة عليهم، أما المجموعة الرابعة فهؤلاء الأخطر لأنهم يعملون بحرفية عالية و يعرفون ماذا يفعلون و أين يحضرون، وهم العمال الذين عملوا مع البعثات الاستكشافية الأجنبية والعراقية خلال الفترات السابقة والذين أصبحت لديهم درية ودراية اثارية كبيرة حتى أنهم شكلوا عصابات و مافيات متخصصة للعمل في هذا المجال".

وأضاف: كما أصبحوا كذلك وسطاء لبيع اللقى الأثرية على المهريين والتجار الذين باتون من محافظات أخرى كبغداد و كربلاء و كردستان ويدفعون الأموال الطائلة للحصول على القطع الأثرية". وقال "من يقف وراء مثل هذه الاعمال هدفه إفراغ المنطقة (وادي الرافدين القديم - ميسوتوميية) ثقافيا، فهناك جهات خارجية تقف وراء الإفراغ من الإرث الحضاري فالسوريون وأبناء هذه المنطقة تعرضوا لتمييز حضاري وحروب كل ما هو سوري، كما إن هناك متاحف عالمية تسعى وراء الحصول على هذه القطع بأي ثمن لان الحضارة السورية حضارة أصيلة و فريدة بحيث لا تجدها إلا في مكانها الذي نشأت فيه - دون الانقراض من الحضارات الأخرى بالطبع- كما قد يدخل الأمر بغسيل الأموال عن طريق هذه القطع التي ترتفع أسعارها مع مرور الأيام و تصل إلى ارقام خيالية".

ويختم حديثه قال الحمداني "دائرتنا فيها ١٢ موظفا مدنيا و نحن على استعداد لحماية هذه الآثار من الشيطان نفسه، ولا يهمننا المسمى، ولكن نحن بحاجة إلى عمل مؤسساتي للحفاظ على هذا الإرث الحضاري من السلب والنهب وليس عملاً فردياً كما يجري الآن، كما نحتاج إلى التواصل مع الجمهور ليعرفوا حقيقة عملنا وأهميته كما نحتاج إلى فتح آفاق تعاون مع المؤسسات الفكرية التصرف به على أساس أنه من حصتهم الأخرى".

في محافظة المثنى، ثم من قضاء النعمانية شمالاً في محافظة واسط حتى ناحية البطحاء جنوباً في محافظة ذي قار أيضاً".

وعن عدد الحراس الذي يحمون هذه المواقع، قال الحمداني في حديثه لـ (اصوات العراق) "هناك ١٠٠ حارس مدني يقومون بالإبلاغ عن التجاوزات على المواقع القريبة من منازلهم وقراهم وكذلك هناك ٢٠٦ حراس مزودين بالأسلحة هم قوة حماية الآثار". وأضاف "يتركز عمل هؤلاء الحراس المسلحين على حماية الآثار من خلال تسيير دوريات على مدار الساعة، و٢٥٪ من بين هؤلاء من المسلحين ولدى القوة تسع سيارات نقل فقط، يعملون في أربعة محاور في المحافظة هي الرفاعي و الشطيرة و الناصرية والبطحاء".

وأشار إلى أن "العدد غير كاف بالتأكيد خاصة مع تزايد عدد المواقع الأثرية". وقال "عملنا الأساسي ليس الإمساك بالنهب بقدر ما هو ردع من تسول لهم أنفسهم النهب من خلال الدوريات اليومية على المواقع، التي تبعت برسالة بأن السلطة موجودة وتدافع عن هذه المواقع؛ والنهب في الوقت الراهن يحدث في المناطق النائية البعيدة عن الدوريات وفي المناطق غير المأهولة كما هو الحال في الشريط الحدودي بين المحافظات الأربع".

وقال الحمداني "السرقة دائماً في هذا المجال من أهالي المنطقة، ونحن نطلق على من يقوم بالسرقة (نهاب) لأن هؤلاء الناس يتحينون الفرص وهم ليسوا لصوصاً بطبيعتهم غير أنهم يقومون بنهب وحفر المواقع الأثرية". وأضاف "من وجهة نظري اصنف النهاب كالتالي، أولاً الفقراء والمعدمون الذين ليس لديهم فرص عمل وهؤلاء على استعداد للعمل مع أي جهة لديها مال، ثانياً بعض سكان القرى المحيطة بالمواقع الأثرية الذين فقدوا مزارعهم وأراضيهم الزراعية حيث يعتبر البعض أن ما موجود في هذه المواقع ملك لهم و يحق لهم التصرف به على أساس أنه من حصتهم الأخرى".

في المحافظة تتعرض في الوقت الراهن لمخاطر كثيرة تبدأ بالنهب والسرقة ولا تنتهي عند التجاوز عليها سواء بالزراعة أو الصناعة.

وأوضح الحمداني انه" لا يوجد من يقف أمام كل هذه المخاطر لانقاذ ما يمكن إنقاذه سوى مفتشية آثار المحافظة". وأشار إلى أن "كل الآثار مهمة مهما كانت خلفيتها التاريخية والحضارة التي خلفتها، ففي ذي قار تجد كل الحقب الحضارية على أرضها بدءاً بعهود ما قبل التاريخ حتى العصر الإسلامي المتأخر".

وأضاف "مفتشية آثار محافظة ذي قار هي دائرة تابعة لهيئة العامة للآثار المرتبطة بوزارة السياحة، ويتركز عملها في الوقت الراهن على توفير الحماية للمواقع الأثرية، دون أن يكون هناك مسح للمواقع وجرى وتوثيق وتصنيف لتأسيس بنية تحتية معلوماتية لحضارة هذه المنطقة الغنية".

وعن عدد المواقع الأثرية التي توجد في المحافظة قال" ما تم جرده حتى الآن موجود على الخريطة وهو ٨٠٠ موقع وتلة بحيث أعدت لكي تتضمن كل المواقع بالتعاون مع الإيطاليين في المحافظة". وأضاف " لكننا يومياً نكتشف مواقع جديدة لعدة أسباب منها أن بعضها كان يصعب الوصول إليه إما لأن المياه كانت تغمره كلياً أو جزئياً أو لأسباب أمنية كما هو الحال في زمن النظام السابق أو بسبب وعورة الأرض التي أصبحت أسهل في الوقت الراهن".

وأشار إلى أن "المواقع التي يستهدفها اللصوص والنهاب هي الممتدة على يمين ويسار مجرى الفرات القديم (وادي الرافدين القديم - ميسوتوميية) وتقع على شريط حدودي بين أربع محافظات وتمتد من قضاء الرفاعي شرقاً في محافظة ذي قار حتى قضاء الرميثة غرباً



على مر الأزمنة الآثار العراقية تتعرض للنهب والسرقة

ويقول مدير مفتشية آثار محافظة ذي قار عبد الامير الحمداني: إن المواقع الأثرية

الأثرية في ذي قار خطر السرقة والاهمال، مما يجعلها عرضة للاندثار.

المدقا / ذي قار كغيرها من مثيلاتها، يحيط بالمواقع